وبذلك فإن ما يتضح من خلال هذه الحجة الوقفية التي تم تسجيلها بناء على طلب دائرة الأوقاف السنية بحكومة البحرين آنذاك في العام ١٣٦٠هـ، وبموجب الإعلان الصادر في العام ١٣٤٦هـ كما سبقت الإشارة، أن تاريخ تأسيس أول إدارة رسمية للأوقاف في مملكة البحرين هو تاريخ صدور هذا الإعلان (١٣٤٦هـ - ١٩٢٦م)، حيث يعتبر هذا التاريخ بداية لتوثيق الأوقاف رسميًا في البحرين، كما كان تسجيل الأوقاف يتم وفق آلية معينة سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول، هذا بالإضافة إلى أن أغلب الأعيان الموقوفة في البحرين في تلك الفترة - كما سبقت الإشارة - كانت تقتصر على العقارات (مثل: الأراضي الزراعية، والمساجد ومصائد الأسماك)، وهي تدل على الثروات الموجودة بالبحرين في تلك الفترة.

ثالثًا: دور المؤسسات الوقفية في توثيق الأوقاف وإدارتها في تلك الفترة وحتى الوقت الراهن:

إن مما ينبغي تأكيده بيانًا للدور الذي لعبته المؤسسات الوقفية في تلك الفترة أنه على الرغم من أن تبني التسجيل والإدارة للأعيان الموقوفة يعتبر خطوة إيجابية لحفظ الوقفيات من عبث العابثين وضمان وصول ريعها للمستفيدين المستحقين، إلا أن عملية تسجيل الوقف كانت تسير ببطء، لا سيما أن دور إدارة الأوقاف لم يكن يقتصر على تسجيل الأوقاف فقط، بل تولوا توزيع ريعها للأغراض الدينية، (مثل: صيانة المساجد، مساعدة الحجاج الفقراء، تجهيز الأموات، مساعدة المدرسين القائمين على تعليم علوم الدين وصرف رواتب أئمة المساجد والمؤذنين)، وقد كانت هذه المساعدات تدفع إما نقدًا أو بتخصيص نسبة من ثمار أحد المزارع الموقوفة.

وبالنظر إلى إدارة الأوقاف الجعفرية في تلك الفترة فإنه يتضح أنها كانت تدار من قبل وجهاء الجعفرية تحت رئاسة سيد أحمد سيد علوي، واقتصر دور القضاة على القضاء على مشاكل الوقف، أما إدارة واستثمار الأوقاف فكانت من اختصاص